لجنة الشؤون و الدراسات العسكرية

توفير لجنة الشؤون والدراسات العسكرية المختصة بتقييم المشروع وفق العلوم العسكرية والتوظيف الاستراتيجي، وليس تقنيًا.
يُشترط وجود لجنة الشؤون والدراسات العسكرية لأن تقييم أي ابتكار يجب أن يكون مستندًا إلى الاستشراف الدفاعي والتخطيط العسكري، مثل القدرات الدفاعية الشاملة، وكيفية التوظيف ضمن العمليات العسكرية وبيئات الصراع الاستراتيجية، وليس ضمن نماذج نظرية أو تقييمات تقنية.
لأن تقييمها يكون وفق دراسات العلوم العسكرية الاستراتيجية، ومخطط توزيع القدرات الدفاعية، والاستراتيجيات الدفاعية الكبرى، وهندسة العمليات العسكرية، ضمن علوم الدفاع العسكرية.

صلاحيات اللجنة :

تقتصر صلاحيات اللجنة على التقييم وإعداد تقرير حول ميزة القدرات الدفاعية والتوظيف الاستراتيجي، ويُقدَّم التقرير إلى الجهة الراعية المختصة.

ضمان استقلالية القرار والنزاهة المؤسسية :

يُشترط لضمان استقلالية القرار ألّا تجمع أعضاء اللجنة أي معرفة شخصية أو مهنية أو علاقات وظيفية أو تنظيمية سابقة، وأن تقتصر جميع النقاشات على الإجراءات الرسمية المعتمدة للتقييم.

تشكيل اللجنة :

عدد الضباط : تتكوّن اللجنة من عشرين (20) ضابطًا على الأقل.

تخصصات ضباط اللجنة :

- الدراسات العسكرية (الفكر العسكري والدراسات الاستراتيجية)
- هيئة الأركان (العمليات أو التخطيط)
- قوات الدفاع الجوي

- يُشترط في أعضاء اللجنة التمكّن العلمي والمهني في مجال تقييم التهديد التكتيكي والعملياتي والاستراتيجي، ويشمل ذلك :

- التحليل الاستشرافي العسكري
- التخطيط العسكري المضاد
- الفريق الأحمر (Red Teaming)

الرتب والخبرة والتأهيل :

- يقتصر تشكيل اللجنة على ضباط يملكون خبرة قيادية استراتيجية.
- شاركوا أو أشرفوا على تخطيط أو تقييم عمليات عسكرية.
- ألا تقل الخبرة العسكرية لكل عضو عن 15 سنة خدمة.
- التمتع بتأهيل عالٍ مثبت يتناسب مع طبيعة مهام التقييم الاستراتيجي.

مهام اللجنة المكلفة :

- تقييم ميزة القدرات الدفاعية والتوظيف الاستراتيجي للابتكار.
- إجراء تقييم عسكري شامل ذي طابع سري.
- محاكاة سيناريوهات عسكرية معقّدة واقعية.
- تقييم الابتكار كأصل استراتيجي وميزة قدرات دفاعية.

معمارية التقييم المعتمدة :

بوصفها المعمارية المرجعية الشاملة لتوظيف ميزة القدرات الدفاعية [Defense Concept Design Model] CMS-IDDA يُجرى التقييم وفق معمارية ضمن علوم الدفاع والاستراتيجية الشاملة للدفاع الجوي

بند الأمن والسرّية :

يُشترط على الشريك القبول والالتزام ببروتوكول الأمن والسرّية الخاص بالمشروع قبل أي تعامل أو تقييم.

بند التقييم القائم على النتائج :

يعتمد هذا المشروع في تقييمه على النتائج العسكرية الفعلية في المناورات الميدانية والبيئات القتالية المحاكية للواقع، ولا يُعتدّ بالتقارير النظرية أو التقديرات البيروقراطية.

بند اتخاذ القرار :

يُتخذ القرار النهائي بشأن المشروع من قبل الجهة الراعية العليا المختصة في وزارة الدفاع، بناءً على توصيات لجنة الشؤون والدراسات العسكرية، ودون اعتبار لأي عوامل غير مهنية.